نائب الرئيس ممازحاً النائب حمدان العازمي (تصوير: صالح محمد)

الرئيس يتحدث من مقاعد النواب

ـاء على أشكال الفساد في بيت الأمة

الشاهين: النيابة لم تنكر قضية «الإيداعات المليونية» لكن أكدت على وجود نقص تشريعي

عبدالكريم الكندري: للأموال العامة حرمة وهناك شق سياسي للقضية لن نتنازل عنه

حمدان العازمي: يجب الانتهاء من قضية الإيداعات وإصدار قانون يمنع تكرارها

الدقباسي : نطالب الوزراء بالإجابة عن الأسئلة وإلا تأزمت العلاقة بين الحكومة والمجلس

وزير العدل يبدي الرأي القانوني بقة الإيداعات

عاشور : نرفض التجريح و«الإيداعات» غير صحيحة .. ومن لديه مستندات فليذهب بها إلى النيابة

الرومي: الشعب الكويتي لا يحتاج الى أسماء فهي معروفة فرداً فرداً

المطير: هذه فرصة للمجلس لمناقشة الأمر وإعادة الهيبة للمؤسسة التشريعية الرقابية

الإمة 2009 لذا نرجو تخصيص ساعة من الجلسة لكشف تفاصيل قضية الإيداعات على أن يكون التصويت على الطلب نداء بالاسم.

الطلب الثاني: بعد أن اثيرت قضية الإيداعات مجددا وتم تشكيل لجنة تحقيق في مجلس 2013 وانتهت الى تحويل الملف الى هيئة مكافحة الفساد والمادة 79 تختص على ان لا يجوز الكلام الا ان يكون مؤيدا بحكم قطعي وهذه القضية حكم فيهابتاريخ 2012/10/18 وامرت النيابة باستبعاد شبهة جنائية وحفظ القضية اداريا.

ونتقدم نحن بالطلب من أي شخص لديه ادلة جديدة التوجه بالادلة الى النيابة او نشرها خارج قاعة عبدالله السالم استنادا على ان النيابة قد أصدرت قرارها بحفظ التحقيق نهائيا.

مرزوق الغانم: هناك طلبان ساعطي احد مقدمي الطلبين فرصة للشرح.

رياض العدساني: الطلب به جزءان اولهما سد الفراغ التشريعي والثاني تثبيت صحة واقعة هذه القضية وبناء عليها سنقدم تعديلات لسد الفراغ، وبيان النائب العام قال ان هناك نقص في القانون وسأقدم تعديلات على قوانين الجزاء وغسيل الاموال وعندي كل الدلائل التي تثبت صحة الإيداعات

واضاف : بالنسبة للمادة 79، انا التزم بالدستور وبارا بالقسم، والأمر ليس شخصيا بل القضية عامة ونريد اثبات الأمر والدليل عندي مثبت بوثائق انا مسؤول عنها.

والكد ان الهدف من الطلب تثبيت هذه المعلومات في المضبطة ،لافتا الى انه يتحمل المسؤولية كاملة.

صالح عاشور: شيء جيد ان يتبنى احد قضية مثل هذه ،لكنها موجود منذ 6 سنوات وانا كان لدى النائب دلائل فليقدمها الى النيابة العامة حتى نعرف حقيقة كلامه.

واضاف : اقسم بالله هذه القضية غير صحيحة ولكن من يحكم بيننا هي النيابة سلم اوراقك اليها ونحن معك، ولا تتستر بغطاء الحصانة، اذهب خارج القاعة وتكلم وانشر المستندات حتى يتسنى للاشخاص ان يدافعوا عن انفسهم.

وقال : في مجلس 2012 انا شعرت بهذا الظلم وقدمت استجوابا الى رئيس الوزراء.

مرزوق الغانم: نحن نصوت على المناقشة من عدمها نحن لم ندخل في الموضوع والمجلس قد يرفض او يقبل الطلب.

رياض العدساني: كل الأدلة ذهبت النيابة والى أمن الدولة والنيابة حفظتها بسبب نقص في القانون.

صالح عاشور: اذا عندك كل هذه المستندات فلماذا حفظتها النيابة.

اضطر رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الى رفع الجلسة لمدة ربع ساعة بسبب سجال بين عدد من النواب.

استؤنفت الجلسة وبدأ المجلس بالتصويت على الطلبين الخاصين بقضية الإيداعات المليونية نداءا بالاسم.

جاءت نتيجة التصويت بالموافقة على الطلب الأول الخاص بتخصيص ساعة من الجلسة لمناقشة قضية الإيداعات ، بموافقة 39 عضوا وامتناع 15

فيما رفض المجلس الطلب الثاني الخاص بمطالبة أي شخص لديه أدلة جديدة التوجه بها الى النيابة او نشرها خارج قاعة عبدالله السالم .

وزير العدل صالح الجراب: الحكومة ليست طرفا فيما يتم طرحه في هذه القضية تحديدا، والمهم برىء حتى تثبت إدانته في محاكمة عادلة ، ولا جريمة إلا بنص، ونتمنى عدم انتهاك القواعد الدستورية تحت ذريعة أن عضو مجلس الأمة حر فيما يبديه من آراء.

مرزوق الغانم: نحترم قرارات المجلس وجزء من قسمنا احترام الدستور وقوانين الدولة ولائحة المجلس صادرة بقانون والتحمل قراراتي كرئيس المجلس، وما يتعدى الميكروفون واللائحة فهذا ليس من اختصاصي ولا يجوز مقاطعة المتكلم حتى وان اختلف في الرأي فانا لا استطيع السيطرة على ماذا سيقول كل نائب وأرجو أن يكون النقاش موضوعيا وهادئا.

سعدون حماد: الإيداعات شكل بشأنها لجان تحقيق في 3 دورات والمجلس الماضي احال التقرير الى هيئة مكافحة الفساد ولم يذكر اي رقم لاي نائب ومحافظ البنك المركزي لم يعط لنا أي ارقام فاي ارقام تذكر غير صحيحة.

واضاف : هذا الموضوع حسم والنائب العام اتخذ قرارا بحفظ القضية ، كما ان هناك مجموعة لم تحل الى النيابة العامة .

رياض العدساني: هذه جميع القضايا لنواب 2009 الذين تضخمت حساباتهم والبنوك لجأت الى محافظ البنك المركزي وقدمت بلاغا الى النيابة وكلفت أمن الدولة للتحقيق الا ان النيابة قررت حفظ القضية وقالت لا جريمة إلا بنص ولذلك قدمت تعديلا على القوانين.

عادل الدمخي: قضية الإيداعات ليست تسجيل موقف بل قضية هزت بلدا وهي قضية فساد عظيمة بين حكومة ونواب وأطراف كانت في الحكم وأطراف كانت في المجلس، أموال دفعت كاش لتغيير مواقف النواب لإفساد البلد، وهناك شباب مسجونون بسبب اعتراضهم على هذا الفساد.

واضاف : نحن نريد من خلال توقيعنا على المناقشة بعيدا عن الوقف الجنائي ، الموقف السياسي وهو رفضنا لهذا الأمر تماما ورفضنا لمحاولة التكتيم التي حدثت من خلال لجان شكلت ، وما زال هذا النهج مستمرا.

وقال ان عدم ذكر الأسماء لا يهمنا ، وما يهمنا هو النهج الذي لا يزال مستمرا ، لذا يجب سد الفراغ التشريعي.

حمدان العازمي: هذه القضية ليست سهلة والكل خاض فيها وهي قضية بلد ويجب الانتهاء منها ولا نفتح مجالا لكل مجلس يأتي يناقشها . واضاف : اذا كان هناك نقص بالتشريع يجب على المجلس سد هذا النقص وإصدار قانون يمنع تكرار ذلك، وكان يفترض محاسبة الجميع، ومحاسبة من أعطى الأموال ، وذكر اسماء من تجرأ على أموال الشعب .

عبدالله الرومي: الشعب الكويتي لا يحتاج الى أسماء فهي معروفة فردا فردا، لكن الشعب الكويتي يريد ان يعرف من أين أتت هذه الأموال ومسؤوليتكم كشف ذلك.

وقال : نحن أقسمنا على الدستور ومحاربة الفساد وليس من المصادفة ان تأتي الأرقام والتواريخ متقاربة في 2011/11/1 هل هذا يا حكومة ما يحرك فيكم شيئا.

واضاف : النيابة حفظت القضية لماذا لم ينظلم النواب ، لماذا لم توصلوها الى المحكمة ، وتستغرب كيف تقنعنا الحكومة في تنمية وتنفيذ قوانين وهي فشلت في هذه القضية .

أسامة الشاهين: أشكر رياض العدساني والزملاء الموافقين على هذا الطلب، ونؤكد ان المادة 88 تحظر المساس بكرامات الأشخاص وليس ذكر الأسماء.

واوضح : نحن نتكلم عن سياسيين أخذوا أموالا عامة لاتخاذ قرارات سياسية عامة، والنيابة لم تنكر القضية لكن تذرعت بوجود نقص تشريعي والنواب لم ينظلموا على قرار الحفظ مما ساهم في دفن المحاولة الأولى ولكن لم ينته المشوار.

وقال : قضايا المال العام لا تموت بالتقادم ، والجريمة كبيرة وخطيرة ولم نر منها إلا عشر الامر، فالأموال أخذت من سفارات خارجية

واضاف : أخشى ان يواجه قانون كشف الذمة المالية ما واجهه في المحاولتين الاخيرتين من ابطال وحل مجلس 2013 .

محمد المطير: هذه فرصة للمجلس لمناقشة هذا الأمر العام وإعادة الهيبة لهذه المؤسسة التشريعية الرقابية .

وتساءل : كيف نحاسب الحكومة وهذه المؤسسة فاسدة «خل نسنع وضعنا داخل المؤسسة» وبعد ذلك نحاسب الحكومة .

واضاف : هناك تشريع مقدم نحتاج الى إقراره، وهناك مقترح انشاء هيئة الادارة أملاك وأموال نواب الامة ووزرائها وكبار مسؤوليها من وكلاء ووكلاء مساعدين، والنيابة قالت إنه لا يوجد قانون ينظم هذا الامر ولم نقل إنه لا توجد أموال أخذت، نحن في زمن مكن فيه الفاسد والردي، والحر قاعد في السجن وأهل الضمير قاعدين في السجون هذا تطبيق للزهيرية.

وزير العدل صالح الجراب: قرار النيابة لا يوجد قانون هذه مسؤوليتكم في المجلس وقدم التشريع والحكومة حاضرة.

صالح عاشور: هذه القضية سياسية وفيها تصفية حسابات واضحة وتحملت مسؤوليتي السياسية في 2012 وقدمت استجوابا في هذا الموضوع وكذلك التحويلات الخارجية التي كانت أكبر من الإيداعات ومجلس 2012 برئاسة السعدون وقف مع الحكومة وانتهى الاستجواب الى لا شيء، وتوقفت لإيماني القاطع أن هذه القضية كبدية وصدر قرار النيابة العامة بحفظ القضية ومن لديه اثباتات ولم يذهب الى النيابة فهو شريك ومتستر في الجريمة.

وقال عاشور: نحن نريد أفعال رجال قول وفعل، اما التجريح ونشر أسماء من دون إدانة ولهم عوائل وأسر وبنات وأبناء في المجتمع، تشهر بهم دون اثبات، يخرج خارجا ويعطونهم الحق بالدفاع عن عوائلهم وأبنائهم وأسرهم، والنصفيات السياسية موجودة في المجلس هذا وسوف تستمر وأسهل شيء أن أتهم أحدا، لكن لماذا نتكلم ع اعراض الناس وسمعة الناس، والتهم سهلة، خلنا نتكلم في امور بها مصلحة البلد.

د. خليل عبدالله: الإيداعات لها علاقة بالفساد وهناك مسؤولية شرعية وطنية وأخلاقية تحتم علينا التصدي للفساد لحماية المجتمع من الانهيار، هناك أشياء تفسد المجتمع وتدمره وإذا كنا جادين في حماية المجتمع فلتحميه من كل أوجه الفساد، والأجدر بنا في هذا المجلس أن نقدم التشريعات التي تمنع هذه الممارسة من التكرار.

وقال عبدالله: مسألة ان الحكومة غير معنية بهذا الامر لا هذا غير صحيح وإذا في ما تتصدى فتصبح شريكة في الأمر ومسؤولية من الرقابة والبحث والتتبع وراء هذا الشيء؟ لا بد من جهاز يبحث ويراقب، وقضية القبيضة هناك نواب اخذوا وهناك بنوك بلغت وبنوك لم تبلغ، وهناك من اشتروا عقارات وهناك من وضعوا الفلوس في كراتين في الشاليهات.

واضاف: اذا كنا جادين في كشف الممارسات خل نبدأ منذ مجلس 2006 الى هذا المجلس، هكذا نحاسب الفساد، خل الكل يحاسب كم واحد عنده فسيمة زراعية كم واحد عنده فسيمة وجاخور؟ فلنكشف الجميع.

د. عبدالكريم الكندري: لماذا أثرنا قضية الإيداعات لأن للأموال العامة حرمة وهناك مبالغ تصل إلى 51 مليون دينار دفعت لحماية عناصر من الحكومة ، هذه فلوس الشعب الذي رفعتم عليه البنزين أو الكهرباء تدفعوا بالملايين من أجل صوت، النهج ما زال موجودا.

وقال الكندري: لا تعتقدون ان الموضوع فقط في المحاكم، هناك شق سياسي لن نتنازل عنه، النيابة اصدرت بيانها في 2012/10/18 وقالت لا يوجد قوانين، وانا اقول هناك قانون مكافحة الفساد الذي يحارب الرشوة وغسيل الاموال و الكسب غير مشروع، ستلاحقكم وسنقدم تعارض المصالح، ولكن لدينا نص موجود «كل من ارتكب جريمة الكسب غير مشروع».

وليد الطبطبائي: هذه القضية ليست ترفا او من باب الجدل العقيم فهي هزت المجتمع الكويتي في 2009 وخرجت جموع المواطنين في ربعاء الراشي والمرتشي في اكبر تجمع لرفض هذا المسلك الذي تم في المجلس، و لن نتكلم عن القبيضة بل نتكلم عن الدفيعة، المشكلة ان الدفيعة ما زالوا موجودين في المجتمع، والشرفاء من أمثال مسلم البراك يقبعون في السجون بينما الراشي والمرتشي تفتح لهم ابواب المطارات والسجاد الاحمر ويتمتعون بالوجاهة والاستقبالات الرسمية وغيرها.

واضاف: اذا كانت محاسبة المرتشي واجبة فمحاسبة الراشي اوجب، والحكومة مسؤولية، لماذا قدمت لجنة الفواهر السلبية قدمت طلبا بمحاسبة الرشوى، الحكومة

مشادة كلامية بين الفضل والحريش

الدقباسي في مداخلته

مداخلة الدمخي